الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٣٠
المعقودة يوم الثلاثاء
٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثلاثين

الرئيس: السيد حديد (الجزائر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

وقفة إجلاء لذكرى رئيس كوت ديفوار، فيليكس هوفويه - بوانيي

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (تابع)

مناقشة عامة (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.5/48/SR.30
29 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

وقفة إجلال لذكرى رئيس كوت ديفوار، فيليكس هوفويه - بوانيي

١ - بدعوة من الرئيس، وقف أعضاء اللجنة دقيقة صمت.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (تابع) (A/48/6، A/48/16 (الجزء الأول والجزء الثاني) و A/48/32/Rev.1/Add.1؛ A/C.5/48/9 و Corr.1 و Add.1 و A/C.5/48/26)

المناقشة العامة (تابع)

٢ - السيد ضياء الدين (بنغلاديش): أعرب عن أسفه للتأخر في إصدار الوثائق اللازمة للنظر في الميزانية البرنامجية المقترحة وأشار الى أن اللجنة ما زالت تنتظر التقرير الأولي للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وأكد أن على الأمانة أن تتخذ الخطوات اللازمة للحيلولة دون تكرار هذه الحالة المؤسفة.

٣ - وأضاف أن تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة يأتي في وقت تجري فيه تغيرات سياسية، واقتصادية واجتماعية خطيرة الشأن. فقد ازدادت مسؤوليات الأمم المتحدة الى حد كبير، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات حفظ السلم والمسائل الإنسانية. واتسع أيضا نطاق التعاون الدولي في مجال تخفيف حدة الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية. وإزاء تكاثر الطلبات على المنظمة، فلم يكن هناك مناصا من إدخال زيادة متواضعة لتقديم الدعم اللازم لمواجهة عبء الأعمال المتزايد. بيد أن الزيادة المقدرة الناجمة عن عملية إعادة تقدير التكاليف ربما كان من عيوبها استخدام أرقام عالية على نحو مفرط للتقلبات في العملات والتسويات المتعلقة بالتضخم. ومع ذلك، فقد أعرب عن ترحيب وفده بالشكل الجديد للميزانية وكذلك بالمنهجية الجديدة. وأشار الى أن الزيادة المقترحة في إجمالي الموارد بحوالي ١ في المائة لا تتناقض مع مخطط الميزانية، التي ما هي إلا استهلالية. وقال إن وفده يرغب، في الوقت نفسه، في التشديد على وجوب تحسين المنظمة لفعاليتها ولإدارة مواردها.

٤ - ومضى الى القول بأن وفده يؤيد الأهداف العامة الثلاثة للسياسة التي جاءت في هديها مقترحات الميزانية (A/48/6 (الجزء الأول)). بيد انه أكد أن السلم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمور لا تتجزأ. وأعرب عن أسفه لأن هذه الحقيقة لا تنعكس في تخصيص الموارد في إطار الميزانية. وفي حين أنه كان هناك نمو حقيقي كبير في الموارد المرصودة لحفظ السلم، والدبلوماسية الوقائية، والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان، فإنه لم ترصد موارد إضافية موازية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، رغم أنها كانت قد حددت بوصفها مجالا يحظى بالأولوية. ولذلك فإن تخصيص الموارد بموجب

(السيد ضياء الدين، بنغلاديش)

الميزانية لا يعكس المجالات الخمسة الأصلية ذات الأولوية للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٧-١٩٩٢، على نحو ما أقرت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٣/٤٥، والأولويات الإضافية المحددة في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤٧ باء. فالموارد الإضافية ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية.

٥ - وتابع المتحدث يقول إن وفده قلق إزاء افتقار اقتراح الميزانية المتعلق بالمكاتب المتكاملة في الباب ٢ من الميزانية البرنامجية الى ولاية حكومية دولية. ولا تزال مسألة "المكاتب المؤقتة" قيد البحث في اللجنة الثانية. وقال إن وفده لذلك يستغرب هذا الاقتراح، ويؤيد الرأي الذي عرضه ممثل كولومبيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين ومؤداه أن الاقتراح عار عن أي أساس قانوني.

٦ - واسترسل قائلا إن العديد من البلدان النامية تواجه أزمة اقتصادية. وانه يجري، على وجه الخصوص، تهميش أقل البلدان نموا. وأكد على ضرورة تخصيص اعتمادات إضافية لمواجهة احتياجات هذه البلدان، كما أعرب عن دعم وفده لمبادرة الأمين العام في هذا الشأن. وتترتب على منظومة الأمم المتحدة بأكملها مسؤولية سد الحاجات الملحة لأقل البلدان نموا.

٧ - وأردف يقول إن الزيادات المقترحة قد وجهت بصورة رئيسية الى تقرير السياسات العامة والتوجيه والتنسيق عموما، والشؤون السياسية وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. وهذا النهج ليس متوازنا بل يتناقض مع الأولويات التي أرستها الخطة المتوسطة الأجل. وذكر أنه وردت الإشارة الى أن من شأن إعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وما يتبعها من وفورات كبيرة، وتحرير للموارد، أن يتيح الوفاء بالطلبات الإضافية في هذه القطاعات، وأن وفده لا يشارك في هذا الرأي. وأضاف أن عددا من التطورات المهمة الحاصلة في هذه المجالات يبرر اجراء زيادة في الموارد. وأشار الى أن التنسيق بين الإدارات الثلاثة الجديدة - إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية - وكذلك تقسيم العمل المشترك بينها، يحتاج الى مزيد من الوضوح. وفيما يتعلق بدمج مكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، لاحظ أن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان قد قرر أن يحتفظ المكتب بطابعه القائم على الاستقلال الذاتي والتمويل الذاتي وأن يظل كيانا متميزا.

٨ - واستطرد قائلا إن وفده يؤيد توصية لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بإدارة الشؤون الإنسانية تعيين منسق لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ. بيد انه شدد على ضرورة عـــدم تجاهـل حاجة اللجان

(السيد ضياء الدين، بنغلاديش)

الإقليمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الى موارد إضافية. وقال إن وفده قلق بشكل خاص بشأن الموارد المخصصة للمؤتمر، نظرا لأهمية ولاياته.

٩ - وختم كلمته بالتشديد على أن الموجه الرئيسي لسياسة الميزانية البرنامجية هو الخطة المتوسطة الأجل. ولذلك، ينبغي أن تعكس الميزانية بوضوح الأولويات المدرجة في هذه الخطة. وقال إن وفده يرى أن هذا الشأن حق يقتصر على الدول الأعضاء. وأشار الى أن الميزانية البرنامجية ينبغي أن تعكس أيضا مختلف الولايات الممنوحة من قبل الهيئات التشريعية الحكومية الدولية ذات الاختصاص، وأن وفده سيقوم بدراسة الميزانية في ضوء هذا الاعتقاد.

١٠ - السيد غابرييل (الفلبين): قال إنه، نتيجة للتطورات العالمية التي حدثت خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، طلب الى الأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤوليات تتزايد على نحو سريع في مجالات حفظ السلم والأنشطة السياسية والإنسانية. وأنه، بناء على ذلك طلب الى اللجنة الخامسة أن توفر الموارد اللازمة لتمكين المنظمة من تحقيق مهمتها بفعالية.

١١ - وأضاف المتحدث أن كثيرا من الدول الأعضاء أعربت عن رغبتها في التقيد بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بخطط الميزانية الواردة في قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١٣/٤٧. وقال إن وفده يتساءل مع ذلك عما إذا كان ينبغي النظر الى مخطط الميزانية على أنه حد أعلى مطلق أو باعتباره رقما إرشاديا أوليا، إذ أن الحالة الاستثنائية الراهنة تستدعي توخي درجة عالية من المرونة.

١٢ - وتابع المتحدث يقول إنه إزاء الزيادة الكبيرة في عبء العمل في مجالات حفظ السلم، وحقوق الإنسان، والأنشطة الإنسانية، فإنه ينبغي توسيع قاعدة موارد المنظمة لضمان إنجاز البرامج على نحو فعال. وينبغي أن لا يغيب عن نظر اللجنة مسؤوليتها، الهامة أيضا، عن ضمان توافر موارد كافية لكي تواصل التنفيذ الفعال للبرامج في الميادين الاجتماعية والاقتصادية. وأضاف أن البلدان النامية لاحظت مع القلق التحول الجلي عن الأولويات المدرجة في الخطة المتوسطة الأجل وعدم إيلام اهتمام للقضايا الانمائية بدرجة كافية. وفضلا عن ذلك، فهي تشعر بالقلق من أن يتم، مع التغير الجاري في التركيز، تحويل اتجاه الأموال من البرامج الاجتماعية والاقتصادية الجارية بموجب الولايات الممنوحة، مما يجعل انجاز البرامج على نحو فعال صعبا في هذه المجالات التي تفيد منها البلدان النامية، وقد تأكد مفهوم الإهمال بواقعة كون المقترحات البرنامجية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية لا تتضمن طلبات لموارد إضافية من أجل تنفيذ الولايات الجديدة في هذه المجالات، وازداد القلق من عدم توضيح الأثر البرنامجي لإعادة التشكيل في

(السيد غابرييل، الفلبين)

القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وأعرب عن أمل وفده من أن تتمكن الأمانة العامة من إعطاء تفسير واضح لأعمالها وتهدئة المخاوف. وعلى الرغم من توجيه مزيد من الموارد الى عمليات حفظ السلم والميادين الإنسانية، فإنه ينبغي متابعة الأولويات التي أقرتها الجمعية العامة بصورة مرضية، وعلى النحو المدرجة به في الخطة المتوسطة الأجل.

١٣ - وأردف قائلا إن وفده يرحب بالتحسن الكبير الذي طرأ في عرض الميزانية، وأن الشكل الجديد للميزانية جاء أكثر وضوحا وأكثر انسيابا، وأعرب عن تقديره للنظرة الشمولية الى الموارد، ولا سيما لجهة الرابط بين الموارد في الميزانية والموارد من خارج الميزانية.

١٤ - ومضى قائلا إنه أثيرت أسئلة عديدة فيما يتعلق بدقة التقديرات الناجمة عن ممارسة إعادة تقدير التكاليف. وأضاف أنه أثيرت شكوك بشأن صحة الافتراضات المتعلقة بالتضخم، وأسعار الصرف، والزيادات في تسوية مقر العمل. وعلى الرغم من أن التقديرات عرضة بطبيعتها الى عدم الدقة نوعا ما، فإنها ينبغي مع ذلك أن تكون واقعية وأن توفر مستوى معقول من الدقة إذا أريد لها أن تكون مفيدة للتخطيط وصنع القرار على نحو فعال. وأعرب عن أمل وفده في أن تقدم الأمانة العامة تبريرا مرضيا للتقديرات أثناء المداولات.

١٥ - واستطرد قائلا إنه لكي تتمكن المنظمة من القيام بالمهام المنوطة بها، يجب إيجاد الحل للتناقض الواضح بين مطالبة الأمم المتحدة بالاضطلاع بدور أكبر في الشؤون العالمية وبين عدم تقديم زيادة موازية في الموارد. وفي حين يتوقع من الأمم المتحدة أن تعمل على توفير معظم الأموال اللازمة للقيام بأنشطتها الجديدة عن طريق استخدام مواردها المحدودة بمزيد من الكفاءة والاقتصاد، فهناك حدود لما يمكن تحقيقه عن طريق الإدارة الفعالة والرقابة. وحيث أنه يتوقع من الدول الأعضاء أن توفر الأموال اللازمة، فإنه ينبغي الاستمرار في تطمينهم بأن تلك الأموال ستدار بصورة حكيمة. ولا بد من تطوير مهارات الإدارة المالية حتى يتم القضاء على التشكك السائد في صفوف الدول الأعضاء بشأن جدية إصلاح الإدارة المالية. وأكد أن هذا هو السبيل الوحيد لضمان استمرار الدعم المالي.

١٦ - وختم المتحدث كلامه بالقول إن الالتزام الصارم ببارامترات الميزانية ينبغي ألا يكون هدفا بحد ذاته؛ إذ أن غرض الميزانية هو توفير التمويل للأنشطة، ولما كانت الطلبات تزداد باطراد على المنظمة فسيتم الوصـــول الى نقطة تكون معها للإدارة الفعالة للأموال غير كافية وحدها لمعالجة الحالة. وعند بلوغ

(السيد غابرييل، الفلبين)

تلك النقطة، فسيتعين على اللجنة أن تكون مستعدة للقيام بخيار صعب بين زيادة الموارد المتاحة للقيام بولاياتها والتخلي عن بعض الأنشطة.

١٧ - السيد جو كويلين (الصين): قال إنه، على مدى السنتين الماضيتين، خضعت القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة لعمليات إصلاح كبيرة، كما أعيد تشكيل الأمانة إلى حد كبير. وأضاف أن مسألة ما إذا كانت عمليات الإصلاح وإعادة التشكيل هذه قد أدت إلى زيادة الكفاءة والفعالية وتحسين تنفيذ البرامج التي وافقت عليها الجمعية العامة مسألة تهم إلى حد كبير جميع الدول الأعضاء. وينبغي أن تنعكس النتائج الأولية لإعادة التشكيل في تخصيص الموارد في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، وهي أول ميزانية ستعتمد منذ إدخال الإصلاحات. وأعرب عن أسفه لتأخير إصدار الوثائق ذات الصلة، مما أدى إلى توافر وقت قليل للجنة البرنامج والتنسيق وللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لدراستها. وأشار إلى أن اللجنة لم تتلق حتى الآن تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على الميزانية البرنامجية المقترحة. وأردف قائلا إن الدور الهام للجنة البرنامج والتنسيق وللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد ضعف بسبب هذا التأخير الذي أعاق أيضا نظر اللجنة الخامسة في هذا البند. وقال إن وفده يلفت النظر إلى الأنظمة المتعلقة بإجراءات وضع الميزانية البرنامجية وأعرب عن ثقته في أن الحالة الراهنة ستتغير قريبا؛ كما أشار إلى أنه يأمل، على الخصوص، في أن تصبح تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية جاهزة قبل أن تعمد اللجنة إلى اتخاذ قرارات بشأن الاقتراحات المتعلقة بالميزانية.

١٨ - وأضاف أن المستوى الإجمالي للميزانية التي اقترحها الأمين العام يشكل زيادة قدرها ١ في المائة خلال فترة السنتين الحالية، مبتعدا بذلك عن معدل النمو العنصر المحدد في مخطط الميزانية الذي سبق أن أقرته الجمعية العامة. بيد أنه ذكر أن وفده يرى على الدوام أن الموارد المالية للمنظمة ينبغي أن تكفل تنفيذ البرامج التي توافق عليها الجمعية العامة؛ وأن الميزانية ينبغي أن تقوم على أساس البرامج الموافق عليها، وليس العكس. وأكد أن الحاجة إلى زيادة معقولة في الموارد المالية للمنظمة أمر مفهوم نظرا للتحديات التي تواجهها في الحالة العالمية المتغيرة بشكل مطرد. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك ضرورة لاتخاذ تدابير اقتصادية مشددة كما ينبغي أن تخصص الموارد المالية للمنظمة بطريقة تكفل تعزيز كفاءتها وفعاليتها. ولذلك، ينبغي إجراء تعديلات في أبواب معينة من الميزانية البرنامجية المقترحة. وأن تؤخذ آراء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في هذا الصدد في كامل الاعتبار.

(السيد جو كويلين، الصين)

١٩ - وفيما يتعلق بالأولويات، قال إنه قد سبق لوفده أن أشار إلى أن الأمين العام ذكر صراحة، في مقدمته للميزانية البرنامجية المقترحة، المجالات ذات الأولوية في الخطة المتوسطة الأجل التي وافقت عليها الجمعية العامة: حفظ السلم والأمن الدوليين، والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية، والانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، والبيئة والمكافحة الدولية للمخدرات. والمؤسف، أن بعض هذه المجالات ذات الأولوية سيتلقى زيادة أكبر في الموارد من سواه ولم تعط الاحتياجات ذات الأولوية للبلدان النامية الأهمية التي تستحقها. ولن تزداد الموارد المخصصة للبرامج المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا بصورة هامشية، وستنخفض في بعض الحالات. وكان العديد من ممثلي البلدان النامية قد أعرب عن قلقه البالغ إزاء هذه الحالة في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والتنسيق. وقال المتحدث إن التنمية الاقتصادية تشكل، في رأي وفده، حجر الزاوية للاستقرار الاجتماعي والتنمية. وأشار إلى أن الأمين العام قد أبلغ اللجنة أنه بغير التنمية المستدامة والمنصفة لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية ولا سلم دائم. وإن هذه التنمية والاستقرار الاجتماعي هما في مصلحة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأردف قائلا إن التنمية الاقتصادية تستلزم استراتيجية طويلة الأجل. وكما أكد الأمين العام في بيانه إلى اللجنة الخامسة، فإن الطابع الطويل الأجل لمهمة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ينبغي ألا ينتقص من طابعها الملح. وأعرب عن أمله في أن تنطوي الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ على هذه الروح.

٢٠ - ومضى المتحدث إلى القول بأن وفده يوافق على ضرورة تعزيز الإدارة والتنظيم بالمنظمة. وأنه لذلك يؤيد تعزيز إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية وإنشاء وظائف عليا للإدارة. وأشار أيضا إلى عزم الأمين العام على وضع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تحت إدارة تنفيذية مشتركة. ويأمل في هذا الصدد أن يقوم بمزيد من النظر في رأي غالبية الدول الأعضاء.

٢١ - وذهب المتحدث إلى القول إنه لا بد من مضي بعض الوقت قبل أن تؤتي الاصلاحات وتدابير إعادة التشكيل المعتمدة في السنوات الأخيرة نتائجها المتوقعة. وقد ولدت هذه التدابير، في الوقت نفسه، شعورا بعدم الأمان في صفوف الموظفين. ولذلك فإن وفده يرحب بقول الأمين العام بأن تجميد التوظيف سيرفع، ابتداء من فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ حتى تتمكن المنظمة من دخول فترة من الاستقرار النسبي.

٢٢ - وذكر المتحدث أن وضع الميزانية البرنامجية عملية معقدة وأن وفده أحاط علما مع التقدير بالشكل الجديد الذي اعتمد للميزانية. بيد أن بعض جوانب المنهجية المحسنة لا تزال تصعب على الفهم بسبب عدم وجود التحليل المقنع والشفافية المرتجاه. وقال إن وفده يأمل في أن يستمر تحسن المنهجية.

(السيد جو كويلين، الصين)

٢٣ - وختم المتحدث كلامه قائلا إن الجمعية العامة قد وضعت أحكاما صريحة بشأن الإجراءات المتعلقة بالميزانية في عدد من القرارات. ويقضي الإجراء العادي بوجوب النظر أولا في البرامج المقترحة من قبل اللجان الفنية التي قد تقدم مقترحات محددة قبل استعراض اللجنة الخامسة للآثار المالية المترتبة على مختلف البرامج. ولكن الترتيبات المتعلقة بالميزانية بالنسبة لبعض البرامج جرى وضعها، في السنوات الأخيرة، في تجاهل لاقتراحات اللجان الفنية وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، مما أدى إلى زيادة تسييس عملية النظر في الميزانية البرنامجية وجعل تركيز اللجنة الخامسة على الجوانب التقنية أكثر صعوبة. وقال المتحدث إن وفده يود أن يؤكد على ضرورة الإبقاء على الإجراء العادي لوضع الميزانية البرنامجية.

٢٤ - السيد موخورا (كينيا): قال إن مقترحات الميزانية تحاول أن تعكس عملية التبسيط التي تمر بها الأمم المتحدة حاليا بهدف تحسين فعاليتها، وانتاجيتها، وقدرتها على الاستجابة بشكل مرن لولاياتها الجديدة. وأضاف أن مقترحات الميزانية عنصر مهم من عناصر عملية الإصلاح وبالتالي فعليها أن تعكس بدقة لا رغبات الدول الأعضاء فحسب بل أيضا روح المنظمة ومبادئها. وإضافة إلى مبدأ تطوير العلاقات الودية بين الدول الأعضاء، فإن أهداف الأمم المتحدة تتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التقدم الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وينبغي أن تعامل هذه الأهداف الثلاثة بصورة متوازنة عند تخصيص الموارد في إطار الميزانية. ولذلك، فإن عدم تحقيق مقترحات الميزانية لهذه التوقعات أمر مثبط للهمة إذ أن التركيز ينصب على حفظ السلم والأمن الدوليين وعلى مسائل حقوق الإنسان على حساب مسائل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية. وفي هذا الصدد، قال المتحدث إن وفده يؤيد تأييدا كاملا الآراء التي أعرب عنها ممثل كولومبيا بشأن هذه المسألة بالتحديد نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢٥ - وأضاف المتحدث أن السلم والأمن لا يعنيان مجرد غياب الحرب أو التهديد بشن الحرب بل غياب الأحوال التي تعرض التمتع بالعيش والأمن للخطر. ولذلك، فإن تعزيز الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية للإنسانية هو أضمن السبل لضمان تحقيق السلم والأمن في المدى البعيد. وفي هذا الصدد، أكد أنه لتحقيق السلم والأمن المستدامين في العالم، على المجتمع الدولي أن يبحث الأسباب الأساسية التي تهدد السلم والأمن، كالفقر، والتخلف، وانعدام المأوى الملائم.

٢٦ - ومضى المتحدث إلى القول بأن وفده يلاحظ مع الارتياح أن المستوى المقترح للموارد يمثل زيادة حقيقية بمعدل ١ في المائة على فترة السنتين السابقة. ولكن هذه الزيادة تتعلق بشكل أساسي بالأنشطة

(السيد موخورا، كينيا)

السياسية وأنشطة حفظ السلم في حين أن المجالات الأخرى ذات الأولوية المحددة في قراري الجمعية العامة ٢٥٣/٤٥ و ٢١٢/٤٧ لم تعكس على نحو ملائم في مقترحات الميزانية. ولم تخصص أية موارد إضافية لبنود كالرقابة على المخدرات والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية على سبيل المثال. وحدد هذان القراران أيضا الأولويات للخطة المتوسطة الأجل ١٩٩٢-١٩٩٧ باعتبارها تشمل البيئة والانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا. ويعلق وفده أهمية عظيمة على هذه البنود ويعتبر أنه ينبغي الإبقاء عليها بوصفها مجالات ذات أولوية.

٢٧ - وتابع المتحدث يقول إن مقترحات الميزانية المعروضة على اللجنة لم تخصص لمكاتب الأمم المتحدة في نيروبي وفيينا موارد ملائمة لتمكينها من العمل بشكل فعال بوصفها مراكز تابعة للمنظمة. وأشار إلى أن نيروبي هي المركز الوحيد للأمم المتحدة في العالم النامي وأنها المدينة التي يقوم فيها مقر هيئتين حيويتين، هما برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). ولذلك ينبغي أن تكون الموارد المخصصة لنيروبي في إطار الميزانية متسقة مع دورها بوصفها مركزا من مراكز الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يرحب بتوصية لجنة المؤتمرات بوجوب توسيع نطاق استعراضها للميزانية البرنامجية المقترحة بحيث تشمل في المستقبل خدمات المؤتمرات في مراكز الأمم المتحدة القائمة في نيروبي وفي اللجان الإقليمية.

٢٨ - وذهب المتحدث إلى القول إن لجنة المستوطنات البشرية شددت على الحاجة إلى إبقاء "الموئل" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت إدارتين عاليتين مستقلتين ومنفصلتين عن بعضهما البعض. وإن مفهوم الإدارة الموحدة التي اقترحها الأمين العام غير واضح ويمكن أن يؤدي إلى إيجاد بيروقراطية جديدة لا تكون في مصلحة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولا في مصلحة "الموئل". وأشار إلى أنه يتبين بوضوح في الوثيقة A/C.5/48/9/Add.1 أن التغيير المقترح لن يؤدي إلى أية وفورات ذات شأن. وأكد أن توفير مبلغ ١٠٠ ٣٠ دولار سنويا لا تعد وفرا كبيرا يكفي لتبرير الإجراءات الموصى بها والتي ستترك آثارا بعيدة المدى على مستقبل "الموئل" وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأشار إلى أن الوكالتين تتقاسمان خدمات مشتركة، كمرافق المؤتمرات والأمن وصيانة المباني. وأكد أن هذا الترتيب جيد وينبغي مواصلته. وأية محاولة لخلط خدمات أخرى قد تؤدي إلى حدوث تعقيدات خطيرة في الإدارة تتطلب إنشاء مناصب إدارية رفيعة المستوى، مما لا يفيد طبعا أداء البرامج.

٢٩ - واستطرد قائلا إن من أكبر الاعتبارات الأساسية أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة و "الموئل" قد أنشئا بموجب ولايات مختلفة من الجمعية العامة وهما مسؤولان أمام مجلس إدارة مختلفين. وأن

(السيد موخورا، كينيا)

مسؤولياتهما قد ازدادت إلى حد كبير في إطار جدول أعمال القرن ٢١، نتيجة للتحضيرات الجارية لمؤتمر الموئل الثاني والحاجة المتنامية إلى المأوى الناجمة عن تشريد الملايين من الناس بسبب المنازعات الدائرة في العالم.

٣٠ - وأكمل المتحدث يقول إن اقتراح الأمين العام لا يشكل إلا دمجا للمنظمتين. وأعرب عن عدم قبول وفده لذلك الإجراء، وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ والصين قدمت مشروع قرار في اللجنة الثانية يدعو الأمين العام إلى ملء وظيفة المدير التنفيذي "للموئل" الشاغرة في أقرب وقت ممكن، لتعزيز المقر والمكاتب الإقليمية "للموئل"، وضمان إبقاء "الموئل" وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تحت إدارات عليا مستقلة، ومنفصلة، ومتميزة. وقال إن وفده يدعو الأمين العام إلى تعيين المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولي في أقرب وقت ممكن.

٣١ - وأردف قائلا إن وفده يرى أن الأنشطة في ميدان حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، بما في ذلك متابعة مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان ينبغي أن تمول ضمن الموارد الحالية المرصودة لهذا المجال. وأعرب عن اهتمامه بمعرفة الكيفية التي يعتزم الأمين العام بها تنفيذ التنمية بوصفها إحدى حقوق الإنسان الأساسية، على النحو الذي تم الاتفاق عليه في فيينا.

٣٢ - وأخيرا، أعرب عن تأييده الرأي الذي عبر عنه عدد من الوفود ومؤداه أن الميزانية ينبغي أن تترجم الولايات الفنية التي أنشأتها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة إلى إجراءات عملية. وينبغي ألا تستخدم على الإطلاق لإيجاد ولايات جديدة.

٣٣ - السيد جيسينسكي (سلوفاكيا): رحب بالأولويات المحددة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وأعرب عن تأييده للمبادرات المتخذة لتحسين كفاءة الأمانة. بيد أنه قال إن المقترحات المقدمة لا تعكس، في رأي وفده، بشكل كاف، الدور الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة في فيينا. وأشار إلى أن مكتب فيينا، بموقعه الجغرافي المناسب، بوسعه أن يخدم على أفضل وجه بلدان أوروبا الوسطى والشرقية؛ ولذلك لا ينبغي الحد من نطاق أنشطته. وأعرب عن أمل وفده في أن يستجيب الأمين العام لطلب الجمعية العامة القاضي باقتراح نقل أنشطة إضافية إلى فيينا.

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/48/3 و Add.1) (الفصلان الأول والخامس (الفرعان ألف وباء)، والفصل التاسع)

٣٤ - السيدة غواكوشيا (كوبا): قالت إن اللجنة تبدو على وشك اتخاذ قرار بشأن فصول تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/48/3 و Add.1) الذي أحيل إليها رغم أن بعض المقررات المحالة إليها في التقرير لم تنظر فيها بعد اللجنة الرئيسية التابعة للجمعية العامة. وأشارت إلى أن الوفد الكوبي لن يدعو إلى التصويت على البند ولكنه لديه تحفظات جدية بشأن الأنشطة التي سيتم الاضطلاع بها بموجب مقرر المجلس ٢٧٤/١٩٩٣ فيما يتعلق بمن يطلق عليه بالمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في كوبا. وأضافت أن المقرر قد بني على إجراءات انتقائية وتمييزية بدلا من المبادئ التي تنظم معالجة مسائل حقوق الإنسان التي وردت في عدة قرارات للجمعية العامة، وآخرها القرار ١٣١/٤٧. وأردفت قائلة إن كوبا ستثير هذه المسألة من جديد في اللجنة في إطار الباب ذي الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة.

٣٥ - السيد أوسيللا (الأرجنتين): قال إن الفقرة ٣ من الفرع ألف من الفصل الخامس من التقرير تشير إلى أن المجلس أرجأ النظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن اتفاقات العلاقات بين الأمم المتحدة والمؤسسات الأعضاء في النظام الموحد للأمم المتحدة. وأوضح أن المجلس سيتناول هذه المسألة في دورته المستأنفة في ٨ كانون الأول/ديسمبر وأنها ستحال بلا شك إلى اللجنة. ولذلك أكد أنه يتعين على اللجنة أن تنظر في تقرير وحدة التفتيش المشتركة في وقت لاحق، وأنها لا تستطيع أن تقوم بذلك حتى تعرف توصيات المجلس إلى الجمعية العامة. ولذا فعليها أن تنتظر نتائج دورة المجلس المستأنفة قبل أن تقرر ما إذا كان عليها إكمال النظر في البند ١٢ في الدورة الحالية أو إرجاؤها إلى الدورة التاسعة والأربعين. وحيث أن البند الخاص بالنظام الموحد سيكون على جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين، أشار إلى أنه قد لا تكون هناك حاجة إلى إبقاء البند ١٢ مفتوحا في الدورة الحاضرة.

٣٦ - السيد سبانز (هولندا): قال إن وفد هولندا أشار بصورة متكررة في لجنة البرنامج والتنسيق وفي الجمعية العامة إلى أن معالجة المجلس لتقارير لجنة البرنامج والتنسيق تنقصها الجدية. وذكر أن على المجلس أن يولي اهتماما أكبر لتقارير اللجنة لكي تتمكن الجمعية العامة من النظر فيها. وأضاف أنه حتى عندما يكون تقرير اللجنة يتضمن أسئلة موجهة إلى المجلس، فإن هذا الأخير يقوم فقط بالإحاطة علما بالتقرير، مثلما فعل في مقرره ٣١٣/١٩٩٣، المشار إليه في الفقرة ٢١ من الفصل الخامس، الفرع ألف.

(السيد سبانز، هولندا)

٣٧ - وفيما يتعلق بالنقطة التي أثارها ممثل الأرجنتين، اقترح أن تحيط اللجنة علما بأجزاء التقرير التي تغطي دورات المجلس السابقة. ونظرا لضيق الوقت، أوضح أن تقرير المجلس عن أعمال دورته المستأنفة في ٨ كانون الأول/ديسمبر يمكن أن يتم تناوله في دورة اللجنة المستأنفة نفسها في عام ١٩٩٤.

٣٨ - الرئيس: قال إنه ما لم يكن هناك اعتراض، سيعتبر أن اللجنة ترغب في أن توصي بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبذلك تكون اللجنة قد اختتمت استعراضها للبند ١٢.

٣٩ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠